

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

التقييم الخارجي
للمرحلة التجريبية لمشروع
« المدارس الرائدة »



تقرير تقييمي ملخص



التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع « المدارس الرائدة »



تقرير تقييمي
ملخص



يندرج مشروع «المدارس الرائدة»، الذي تقوده وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ضمن إطار خارطة الطريق 2022-2026. ويهدف المشروع إلى تحسين جودة التعليم الأساسية، وتقليص الهدر المدرسي، وتعزيز رفاهية التلاميذ والتلميذات. وتتوزع الإجراءات المتخذة في هذا السياق على ثلاثة محاور رئيسية: التلميذ(ة)، الأستاذ(ة)، والمؤسسة.

يهدف المشروع أساسًا إلى التغلب على صعوبات التعلم التي يواجهها التلاميذ والتلميذات في الرياضيات واللغات، من خلال اعتماد مقاربتَي التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) والتعليم الصريح. ولتحقيق ذلك، يركز المشروع على تطوير المهارات المهنية للأستاذة، عبر تدريبهم بشكل خاص على هذه المقاربات. علاوة على ذلك، يسعى المشروع إلى توفير بيئة تعليمية ملائمة، من خلال تحسين الجوانب المادية والأمنية للمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى تحسين الجوانب المتعلقة بالتدبير الإداري.

قبل تنزيله على نطاق واسع، تم تجريب هذا المشروع في 626 مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية 2023-2024. وقد خضعت هذه التجربة لعدة تقييمات من أجل قياس آثارها. في هذا السياق، قامت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بإجراء تقييم خارجي للمرحلة التجريبية لهذا المشروع.

يهدف هذا التقييم إلى قياس مدى تطابق مؤشرات هذه المؤسسات مع المعايير التي تم وضعها في البداية لمشروع «المدرسة الرائدة». كما يسعى إلى تحديد عوامل النجاح الرئيسية للمحاور الكبرى للمشروع، واستخلاص التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذه، فضلاً عن تسليط الضوء على الفوارق بين الجهات ووسط الجهات بهدف ضمان تنفيذ أكثر عدلاً في مرحلة التعميم.

يعرض هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لنتائج التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية لمشروع المدارس الرائدة. ويتوزع التحليل على ثلاثة محاور أساسية: المؤسسة، الأستاذ(ة)، والتلميذ(ة). تم تفصيل كل محور من هذه المحاور في عدة أبعاد تتعلق بالجوانب المختلفة التي يستهدفها المشروع. كما يتضمن التقرير أيضاً عرضاً لتطور مستوى التلاميذ والتلميذات في اللغات والرياضيات من خلال تحليل نتائجهم في اختبارات ASER.

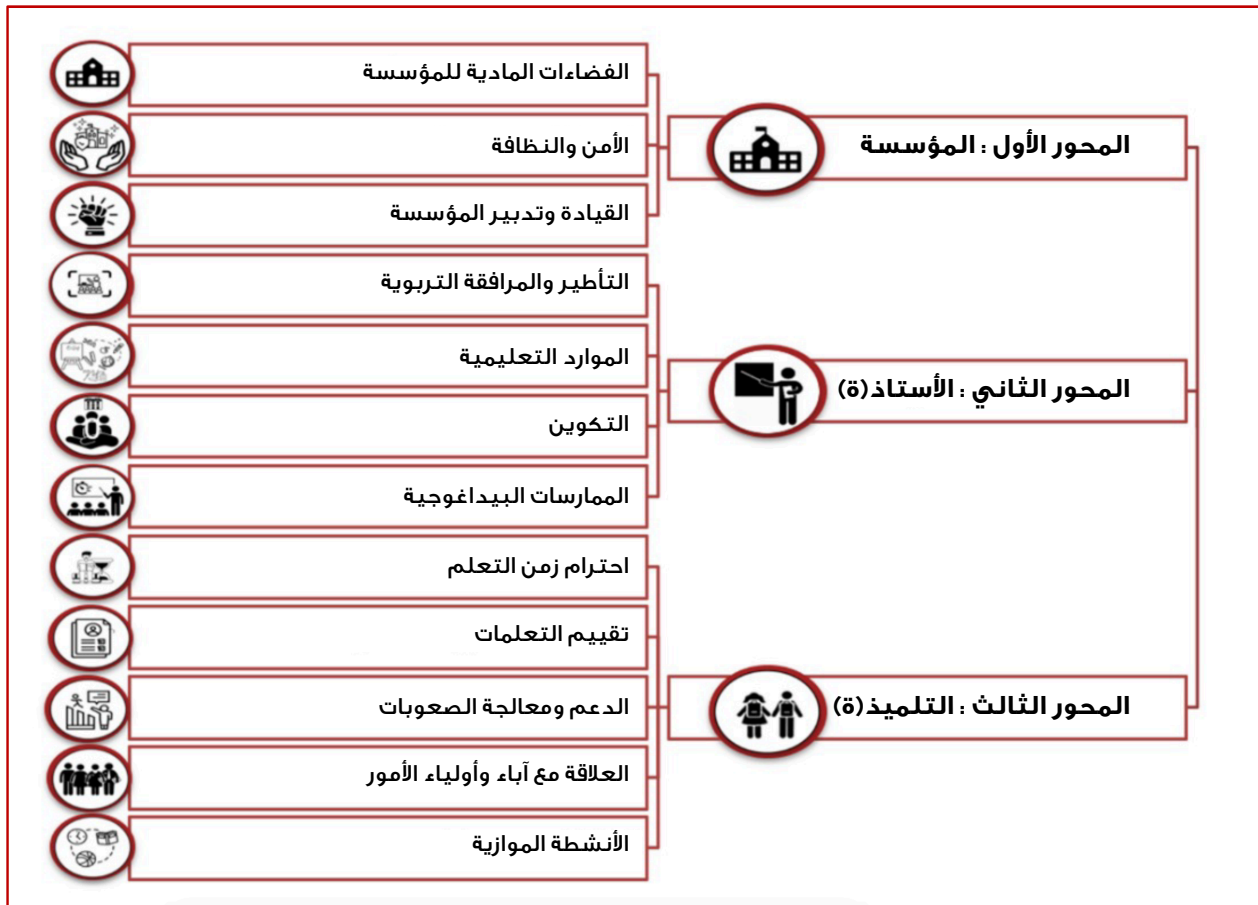
1. المقاربة المنهجية لتقييم المدارس الرائدة

يهدف التقييم الخارجي لمشروع المدارس الرائدة، الذي أجرته الهيئة الوطنية للتقييم، بالأساس إلى فحص مدى التطابق بين مؤشرات المؤسسات المشاركة في هذه التجربة والمعايير التي وضعتها الوزارة. وهذا يتيح تقييم مستوى نجاح تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال تسليط الضوء على الإنجازات، فضلاً عن التحديات والصعوبات التي يجب التغلب عليها لتوسيع المشروع وتعميمه بنجاح.

أداة التقييم

يتعلق هذا التقييم بنفس المحاور التي تناولها التقييم الذاتي الذي أجرته المؤسسات: محور «المؤسسة»، محور «الأستاذ(ة)»، ومحور «التلميذ(ة)». وتنقسم هذه المحاور إلى اثني عشر بُعداً، يعالج كل منها جانباً معيناً. وهذه الأبعاد تتضمن بدورها 42 بُعداً فرعياً.

الخطاطة 1. محاور التقييم للمرحلة التجريبية للمدارس الرائدة وأبعادها



المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم، 2024

تم استخدام عدة أدوات لجمع معلومات متنوعة تسمح بتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمحاور الثلاثة المذكورة أعلاه. وتشمل هذه الأدوات:

- **الاستبيانات:** موجهة إلى المديرين والمديرات والأساتذة، وتهدف هذه الاستبيانات إلى جمع بيانات حول إدارة المؤسسة، والبنية التحتية، والممارسات القيادية، والممارسات التربوية، وتكوين الأساتذة؛
- **شبكات الملاحظة:** تُستخدم لتقييم حالة المباني، والبنية التحتية، والبيئة المادية للمدرسة، وكذلك للتحقق من التطابق مع الممارسات المرتبطة بالتعليم الصريح؛

• الاطلاع على الوثائق: يسمح بالتحقق من تصريحات الفاعلين من خلال المستندات الرسمية والوثائق الإدارية؛

• اختبارات ASER: موجهة إلى التلاميذ والتلميذات لقياس مستوى إتقانهم للكفايات الأساسية في الرياضيات واللغات.

العينة

استهدف التقييم 626 مدرسة في المرحلة التجريبية للمشروع. وبالتالي، شارك جميع مديري ومديرات هذه المؤسسات في الاستبيان. أما بالنسبة للأساتذة والتلاميذ والتلميذات، فقد تم اختيار العينات بطريقة عشوائية، بإجمالي 2457 أستاذًا وأستاذة و8732 تلميذًا وتلميذة.

في كل مدرسة، تم اختيار الأساتذة من خلال السحب العشوائي البسيط من بين المشاركين والمشاركات في المشروع، وذلك في كل مستوى دراسي من السنة الثانية ابتدائي إلى السنة السادسة ابتدائي. وباستثناء أستاذ(ة) السنة الثانية، شارك الأساتذة الأربعة الآخرون في التقييم من خلال تعبئة الاستبيان وملاحظة الدرس. وقد تم اختيار الأساتذة مع ضمان التوازن من حيث المتغيرات مثل الجنس والمستوى الدراسي والمادة التي يتم تدريسها.

بعد عملية سحب عينة الأساتذة، تم تكوين عينة من التلاميذ والتلميذات، حيث تم اختيار تلميذين من السنة الثانية ابتدائي وثلاثة من المستويات الأخرى، بهدف إجراء الاختبار لقياس مستوى التلاميذ والتلميذات. هذه الطريقة التي تجمع بين السحب العشوائي البسيط والطبقية حسب المستوى تضمن تغطية منهجية ومتوازنة لجميع المستويات. علاوة على ذلك، تم أخذ تمثيل النوع بعين الاعتبار في بروتوكولات الاختيار.

جمع البيانات

تم جمع البيانات من خلال منصة CSPro، التي تم وضعها على الأجهزة اللوحية. وقد تمت هذه العملية بواسطة 47 باحثًا ميدانيًا تم تعيينهم وتدريبهم لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، قام 12 مشرفًا بالإشراف على سير البحث بشكل جيد، إلى جانب فريق الهيئة الوطنية للتقييم الذي قام بإجراء عمليات مراقبة للجودة من خلال زيارة عدة مدارس في جميع جهات المغرب.

المؤشرات

من أجل تقييم درجة التطابق مع الأهداف المحددة لـ «المدرسة الرائدة»، تم إعداد مؤشرات مركبة بناءً على البيانات التي تم جمعها. تتراوح هذه المؤشرات من 0 إلى 100، وكلما اقتربت هذه المؤشرات من 100، كلما أظهرت المؤسسات مستوى أعلى من التوافق مع معايير الجودة المحددة.

من المهم ملاحظة أن هذه المؤشرات تُحسب لكل مؤسسة بالإضافة إلى المتوسط الوطني، مما يسمح بتحديد موقع كل مؤسسة مقارنةً بالمتوسط الوطني. ومن أجل دراسة التفاوتات المرتبطة بالعامل الجغرافي، يتم أيضًا حساب متوسطات هذه المؤشرات حسب الجهة والوسط.

علاوة على ذلك، تم إعداد مؤشرات تسمح بتحليل تطور مستوى أداء التلاميذ والتلميذات بناءً على نتائجهم في اختبارات ASER، وذلك في ثلاثة مراحل زمنية مختلفة. تم إجراء الاختبار الأول من قبل الوزارة في شتنبر 2023 بهدف معرفة المستوى الأولي للتلاميذ والتلميذات قبل البدء في مرحلة الدعم باستخدام مقاربة TaRL. أما الاختبار الثاني، فتم هو أيضًا من قبل الوزارة في نونبر 2023، عند نهاية فترة الدعم، وقبل البدء بمقاربة التعليم الصريح. وأجرت الهيئة الوطنية للتقييم الاختبار الثالث في إطار التقييم الخارجي في ماي 2024.

II. نتائج التقييم الخارجي

الأداء العام للمدارس الرائدة

أظهر تحليل مؤشر المطابقة العام أن المؤسسات قد حققت، في المتوسط، مستوى أداء مرضياً مقارنة بالأهداف المحددة سلفاً، حيث حصلت على درجة تطابق بلغت 79 نقطة من أصل مئة. وعلى الرغم من أن معظم المؤسسات قد حققت درجات تتجاوز 75 نقطة، إلا أن البعض منها لا يزال يواجه صعوبات في تحقيق النتائج المتوقعة. في هذا السياق، يبقى الفارق في الدرجات بين المؤسسة الأكثر أداءً وتلك الأقل أداءً كبيراً (42 نقطة).

علاوة على ذلك، حققت المؤسسات القروية أداءً مشابهاً في المتوسط للمؤسسات الحضرية (78 نقطة مقابل 80 نقطة). ومع ذلك، تظهر التفاوتات عند مقارنة المؤسسات ذات الأداء العالي بتلك ذات الأداء المنخفض. ففي الوسط الحضري، تكون النسب المئوية للمؤسسات ذات الأداء العالي جداً (27%) وتلك ذات الأداء الأقل (23%) قريبة نسبياً. في المقابل، في الوسط القروي، هناك عدد أقل من المؤسسات ذات الأداء العالي جداً (13%) وعدد أكبر من المؤسسات ذات الأداء الأقل (35%). ومن المهم الإشارة إلى أنه يجب تحليل هذه النتائج مع مراعاة التمثيل المحدود للمدارس القروية في هذا المشروع.

كما تظهر تفاوتات بين المناطق عند دراسة درجة التطابق العام حسب الجهة، لا سيما بين جهة الشرق (86 نقطة) وجهة الداخلة-وادي الذهب (69 نقطة). كما يمكن ملاحظة تباين في مستويات التطابق بين المدارس داخل نفس الجهة، مما يعكس الفروقات داخل الجهات نفسها.

تُظهر هذه التقييمات للأداء العام للمدارس أن هذه الأخيرة تلتزم، بشكل عام، بالمعايير المحددة للمدرسة الرائدة. ومع ذلك، هناك فرص للتحسين يجب استثمارها وفوارق يجب العمل على تقليصها.

سيمكن التحليل المعمق، إذن، حسب المحور، والبُعد، والبعد الفرعي من تحديد مكامن القوة والضعف التي تستدعي اهتماماً خاصاً.

محور «المؤسسة»

على الرغم من أن عملية التعليم والتعلم تتم داخل الفصل الدراسي مع الأستاذ(ة) والتلاميذ والتلميذات كأطراف رئيسية، إلا أنها تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التي يتفاعلون داخلها. ولا تقتصر هذه البيئة على الفضاءات المادية للمؤسسة، بل تشمل أيضاً الأمن، والتدبير، والقيادة. وتشكل هذه العناصر أبعاداً هامة في مشروع المدارس الرائدة، ويظل تحقيق الأهداف الموكلة إليها أمراً بالغ الأهمية.

الفضاءات المادية لمؤسسات الريادة

تجمع الفضاءات المادية عدة أبعاد فرعية تتعلق بالبنية التحتية، والمعدات، والتجهيزات. وقد كانت النتائج المحققة في هذا المستوى في مدارس الريادة مرضية بشكل عام، حيث بلغ المعدل المتوسط 78 نقطة، مما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الظروف وجعلها أكثر ملاءمة للتعليم. ومع ذلك، يظهر أن هذا المعدل مرتفع في الوسط الحضري (81 نقطة) مقارنة بالوسط القروي (74 نقطة). كما تظهر الفوارق الجهوية، حيث سجلت جهة الشرق أعلى معدل، في حين سجلت جهات أخرى مثل سوس ماسة، مراكش آسفي، والداخلة وادي الذهب معدلات أقل من المتوسط الوطني.

علاوة على ذلك، يُظهر تحليل الجوانب المختلفة المتعلقة بهذا البعد أن بعضاً منها يحتاج إلى اهتمام خاص، خاصة فيما يتعلق بنظافة المرافق الصحية التي سجلت أدنى درجة تطابق (59 نقطة)، لا سيما في جهتي سوس-ماسة (40 نقطة) وتطوان-طنجة-الحسيمة (56 نقطة).

الأمن والنظافة في مؤسسات الريادة

يتكون هذا البعد من عدة أبعاد فرعية تشمل الأمن والنظافة في المداخل والمناطق المحيطة، وخدمة الأمن، وبرنامج الحراسة الخاص بالتلاميذ والتلميذات في حال تغيب الأساتذة، ومعدات الأمن، وحقيبة الإسعافات الأولية، ونظافة المؤسسات. وقد كانت الإنجازات المتعلقة بهذه الجوانب ملحوظة، حيث سجلت درجة تطابق مرضية مع المعايير المحددة سلفاً في كل من الوسطين الحضري (85 نقطة) والقروي (80 نقطة). وسجلت بعض الجهات، مثل جهة الشرق والعيون الساقية الحمراء، معدلات عالية (حوالي 90 نقطة)، في حين أن جهات أخرى بحاجة إلى مزيد من الجهود للوصول إلى مستويات أفضل، مثل: مراكش آسفي (79 نقطة)، ودرعة تافيلالت (78 نقطة)، وسوس ماسة (75 نقطة). وعند المقارنة مع بقية الأبعاد الفرعية، سجلت خدمة الحراسة أدنى درجة، خاصة في الوسط القروي (61 نقطة).

القيادة وتدريب مؤسسات الريادة

يتعلق هذا البعد بمشروع المؤسسة، ومتابعة تنفيذ أهدافه، والمشاركة التربوية، والإدارة المالية، بالإضافة إلى إدارة السلوكيات وامتثال الفصول. بشكل عام، تلتزم المؤسسات إلى حد كبير بالمعايير المتعلقة بهذا البعد، حيث سجلت درجة تطابق بلغت 80 نقطة. ورغم أن الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي ضئيلة، إلا أن الفوارق الجهوية لا تزال قائمة. في الواقع، يظهر فارق كبير بين الجهة الأكثر أداءً (كلميم واد نون) والجهة الأقل أداءً (الداخلية وادي الذهب)، حيث يصل الفارق إلى 28 نقطة. علاوة على ذلك، يُظهر فحص المعدلات حسب البعد الفرعي أن المؤسسات لا تزال تواجه صعوبات في إدارة الاكتظاظ (59 نقطة) وفي عقد الاجتماعات الأسبوعية ضمن إطار مشروع المؤسسة (62 نقطة).

محور «الأستاذ(ة)»

تعتمد جودة التعليم، من بين أمور أخرى، على جودة تكوين الأساتذة والتدريب الذي يتلقونه، وممارساتهم في الفصل الدراسي، والموارد التعليمية المتاحة لهم. وتشكل هذه العناصر أبعاداً أساسية يجب على المؤسسات المشاركة في مشروع المدارس الرائدة الالتزام بالمعايير المطلوبة لها.

التأطير والدعم التربوي

يتم تقييم هذه الجوانب من خلال وتيرة زيارات المفتشين والمفتشات وإعداد التقارير التي تساعد الأساتذة على تحسين أدائهم الفصلي. فيما يتعلق بهذا البعد، تُظهر المؤسسات درجة تطابق متوسطة قدرها 60 نقطة، مع فارق ملحوظ بين الوسطين الحضري والقروي لصالح الوسط الحضري (68 نقطة مقابل 48 نقطة).

ويعزى هذا الفارق بشكل رئيسي إلى ضعف أداء المؤسسات القروية، التي سجلت معدلاً متوسطاً قدره 47 نقطة فيما يتعلق بالبعد الفرعي المتعلق بالزيارات الأسبوعية للمفتش(ة)، بينما سجلت المؤسسات الحضرية معدلاً قدره 82 نقطة. من ناحية أخرى، تُظهر المؤسسات من كلا الوسطين درجات تطابق قريبة فيما يتعلق بالتقارير المقدمة للأساتذة من أجل تحسين أدائهم (54 نقطة في الوسط الحضري و50 نقطة في الوسط القروي). أما التفاوتات بين الجهات فهي كبيرة أيضاً، حيث تتراوح بين 91 نقطة في جهة العيون الساقية الحمراء و35 نقطة في جهة درعة تافيلالت، على مستوى البعد الإجمالي.

الموارد التربوية

يتعلق هذا البعد بمعدات الفصل، والوسائل التربوية، وركن القراءة في الفصل. بشكل عام، حققت المؤسسات، سواء في الوسط الحضري أو القروي، نتائج مرضية، حيث سجلت درجة تطابق وطنية قدرها 79 نقطة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في مجال التجهيزات. ومع ذلك، تظل الإنجازات المتعلقة بركن القراءة متواضعة (54 نقطة). في هذا السياق، لا تمتلك نسبة كبيرة من المؤسسات هذا الركن (21%). ومن بين تلك التي تمتلكه، يشير البعض إلى أنه غير مجهز أو بالكاد مجهز، أو أنه لا يُستخدم.

على المستوى الجهوي، تبرز جهة الشرق بأداء مرتفع يعكسه درجة تطابقها البالغة 93 نقطة، وهو أداء ملحوظ في الأبعاد الفرعية الثلاثة. بالمقابل، حصلت جهات بني ملال-خنيفرة، ودرعة تافيلالت، والداخلية وادي الذهب على أدنى الدرجات، لا سيما فيما يتعلق بركن القراءة (12 نقطة في بني ملال-خنيفرة، و 16 نقطة في درعة تافيلالت، و35 نقطة في الداخلية وادي الذهب).

تكوين وإشهاد الأساتذة في مقاربتهم التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) والتعليم الصريح

بالنسبة إلى هذا البعد المتعلق بالمقاربتين: التدريس وفق المستوى المناسب (TaRL) والتعليم الصريح، سجلت المؤسسات درجات تطابق قدرها 73 نقطة في المقاربة الأولى و66 نقطة في المقاربة الثانية. إذ جاءت الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي طفيفة أو شبه منعدمة. على المستوى الجهوي، سجلت جهات الشرق وكلميم واد نون نتائج أعلى من المتوسط الوطني للمؤشر العام لهذا البعد (76 و75 نقطة على التوالي). في المقابل، حصلت جهات الداخلية وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء على درجات أقل بكثير، سواء في TaRL (54 و57 نقطة) أو في التعليم الصريح (57 و67 نقطة).

الممارسات التربوية وفقاً لمقاربتهم TaRL والتعليم الصريح

سمحت الدورات التكوينية المقدمة للأساتذة بفهم جيد للممارسات المنبثقة عن هاتين المقاربتين التكميليتين. تُظهر النتائج أنهم نجحوا في تنفيذها بشكل جيد، حيث تجاوزت درجات التطابق 80 نقطة في كلا الوسطين الحضري والقروي. علاوة على ذلك، تمكنت جميع الجهات من مواجهة هذا التحدي، ولكن بدرجات متفاوتة. فجهة كلميم واد نون كانت الأفضل أداءً، خاصة فيما يتعلق بتطبيق التعليم الصريح (93 نقطة)، بينما كانت جهة طنجة-تطوان-الحسيمة الأكثر تطابقاً مع مقاربة TaRL (91 نقطة). أما جهات الداخلية وادي الذهب والعيون الساقية الحمراء، فقد حصلت على أدنى الدرجات في تطبيق مقاربة TaRL.

محور «التلميذ(ة)»

في هذا المحور، يركز التقييم على الجوانب المتعلقة مباشرة بالتلاميذ والتلميذات والتي تؤثر بشكل مباشر على تحصيلهم الدراسي. يتعلق الأمر باتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين أداء التلاميذ والتلميذات، مثل احترام زمن التعلم، وتقييم التعليمات الدراسية، بالإضافة إلى الدعم والمعالجة. كما تشمل هذه التدابير أيضاً خلق بيئة ملائمة للتعلم، حيث يشارك الآباء في الحياة المدرسية لأبنائهم، وحيث يستفيد التلاميذ والتلميذات من الأنشطة الموازية التي تساهم في تعزيز تنميتهم وتفتحهم.

احترام زمن التعلم

على المستوى الوطني، سجلت المؤسسات التعليمية درجة متوسطة قدرها 76 نقطة لهذا البعد الذي يتضمن بعدين فرعيين. الأول، «احترام زمن التدريس» والذي يتناول احترام الأساتذة للعدد المحدد للساعات الدراسية، بينما يتناول الثاني، «إنشاء نظام لإدارة تعيب التلاميذ والتلميذات» والذي يهتم بإشكالية التغيب.

تُظهر مقارنة المعدلات بين هذين البعدين أن مدارس الريادة تلتزم أكثر بالمعايير بالنسبة للبعد الأول (81 نقطة) مقارنة بالثاني (71 نقطة). وفي هذا الصدد، تُظهر النتائج أن 70% من مؤسسات الريادة تشير إلى حالات تغيب ممتد (سنة أيام متتالية) خلال مدة شهر، حيث تم تحديد الأسباب الرئيسية لهذه التغيبات في حالات المرض (وهو ما أشارت إليه 52% من المؤسسات)، تليها المشاكل الأسرية (تمت الإشارة إليها من قبل 24% من المؤسسات).

علاوة على ذلك، فإن الفوارق المرتبطة بالوسط، تكاد تكون غير ملحوظة في هذا البعد. بالإضافة إلى ذلك، رغم أن العديد من الجهات تحقق معدلات قريبة من المعدل الوطني مثل الرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-آسفي، فإن جهات أخرى سجلت معدلاً أدنى مثل العيون-الساقية الحمراء (58 نقطة) والداخلية-وادي الذهب (67 نقطة).

تقييم التعلم

يغطي هذا البُعد بعدين فرعيين، يتناول الأول آليات متابعة تقدم التلاميذ والتلميذات، بينما يقيم الثاني موضوعية قياس المكتسبات من خلال تقدير مدى التوافق بين التقييم البعدي الذي أجرته الوزارة خلال شهر نونبر 2023، والتقييم الخارجي الذي أنجزته الهيئة الوطنية للتقييم خلال شهر ماي 2024.

إن النتائج المتعلقة بهذا البُعد مرضية بشكل عام، سواء في الوسط الحضري أو القروي، حيث سجلت معدلات 84 و 83 نقطة على التوالي. ومع ذلك، يكشف التحليل الجهوي عن اختلافات كبيرة بين الجهات الأفضل أداءً مثل كلميم-وادي نون التي سجلت 96 نقطة، فيما سجلت جهتا بني ملال-خنيفرة والداخلية وادي الذهب على التوالي (70 و 73 نقطة).

ويبين الفحص التفصيلي لهذين البُعدين الفرعيين أن البُعد المتعلق بموضوعية تقييم المكتسبات الدراسية للتلاميذ والتلميذات حصل على درجة أعلى (93 نقطة) مقارنة بالبُعد المتعلق بمتابعة تقدم التلاميذ والتلميذات من خلال ملء دفاتر الكفايات بانتظام من قبل الأساتذة والمصادقة عليها من قبل المفتش(ة) (74 نقطة).

الدعم ومعالجة الصعوبات

يسعى هذا البُعد لتقييم التزام المؤسسات التعليمية بتقديم الدعم اللازم إلى التلاميذ والتلميذات الذين ما زالوا يواجهون صعوبات في التعلم حتى بعد استفادتهم من حصص الدعم المكثفة في بداية السنة الدراسية. في هذا الصدد، تُظهر النتائج أداءً متميزاً، حيث سُجل معدل قدره 87 نقطة، دون وجود فرق كبير بين الوسطين الحضري والقروي.

يكشف التحليل حسب الجهات عن وجود اختلافات ملحوظة، خاصة بين الجهات الأفضل أداءً مثل الشرق وكلميم-وادي نون والجهات التي سجلت أدنى النتائج، مثل العيون-الساقية الحمراء والداخلية-وادي الذهب. فقد حصلت هذه الأخيرة على حوالي 40 نقطة فيما يتعلق بالبُعد الفرعي «توافر قائمة محينة للتلاميذ والتلميذات الذين يواجهون صعوبات في التعلم»، وهو شرط أساسي للمعالجة ويساعد في متابعة تطور مستوى التلاميذ والتلميذات.

العلاقات مع آباء وأولياء أمور التلاميذ والتلميذات

لتقييم مدى احترام المدارس الرائدة للمتطلبات المتعلقة بالعلاقات مع آباء وأولياء الأمور، تم أخذ ثلاثة أبعاد فرعية بعين الاعتبار: وجود جمعية قانونية ونشطة لآباء وأولياء أمور التلاميذ والتلميذات؛ تنظيم لقاءات سنوية وتنظيم أيام أبواب مفتوحة؛ التواصل مع آباء وأولياء الأمور بخصوص نتائج وسلوك أبنائهم.

وقد أظهرت دراسة المؤشر الإجمالي لهذا البُعد أن المؤسسات، بشكل عام، تسجل أداءً جيداً في ما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بالعلاقات مع آباء وأولياء الأمور. حيث حصلت على معدل 82 نقطة، مع وجود فرق طفيف بين الوسطين الحضري (83 نقطة) والقروي (80 نقطة). ومع ذلك، عند فحص الأبعاد الفرعية الثلاثة، يتبين أن الأداء يكون أفضل عندما يتعلق الأمر بإعلام الآباء وأولياء الأمور بنتائج وسلوك أبنائهم (91 نقطة). من جهة أخرى، تُظهر النتائج حسب الجهات اختلافات ملحوظة، حيث تتراوح المعدلات بين 93 نقطة في كلميم-وادي نون و 69 نقطة في الداخلية-وادي الذهب.

الأنشطة الموازية

يتعلق الأمر في هذا البُعد، بالتحقق من مدى التزام المؤسسات التعليمية بتشجيع مشاركة التلاميذ والتلميذات في الأنشطة الموازية من خلال إنشاء أنشطة تعليمية وإعداد برنامج سنوي لهذه الأنشطة. كما يتطلب الأمر فحص التقارير و/أو الصور التي تثبت القيام بهذه الأنشطة.

ويكشف تحليل المؤشر الذي يجمع هذه العناصر أن المؤسسات التعليمية تحقق، بشكل عام، مستوى عالٍ من الالتزام، سواء في الوسط الحضري (86 نقطة) أو في الوسط القروي (87 نقطة). ومع ذلك، تختلف المعدلات من جهة إلى أخرى،

حيث تتراوح ما بين 71 نقطة في جهة الداخلة-وادي الذهب و 98 نقطة في جهة كلميم-وادي نون. كما حصلت جهة الشرق على درجة عالية (92 نقطة)، في حين سجلت جهات درعة-تافيلالت، والعيون-الساقية الحمراء، وبني ملال-خنيفرة درجات أقل. أما الجهات الأخرى، فتقرب معدلاتها من المعدل الوطني.

مقارنة بين المؤسسات الأكثر أداءً والأقل أداءً

إذا كانت التحليلات السابقة تُركّز على متوسط أداء المؤسسات التعليمية والفروقات المسجلة بين الوسطين الحضري والقروي وكذا بين الجهات استناداً إلى 42 بُعداً فرعياً، فإن المقارنة بين 10% من المؤسسات الأعلى أداءً و10% الأدنى أداءً، ضمن هذه الأبعاد، تتيح تحديد الرافعات الأكثر تمييزاً بين هاتين الفئتين، وتُسلط الضوء على العوامل المرتبطة بالأداء العالي، وكذلك على الجوانب التي تتطلب تدخلاً وتحسيناً.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه المقارنة، تجدر الإشارة إلى أن الوسط الحضري يُسجل نسبة أكبر من المؤسسات ذات الأداء العالي مقارنة بتلك ذات الأداء الضعيف (13% مقابل 9%)، على عكس الوسط القروي (5% مقابل 12%). كما تُبرز المعطيات وجود تفاوتات جهوية ملحوظة، حيث تضم بعض الجهات عدداً محدوداً جداً من المؤسسات المصنفة ضمن الفئة الأعلى أداءً، مقابل نسب مرتفعة من المؤسسات ذات الأداء المتدني (بين 10% و57%)، في حين تسجل جهات أخرى نسباً مرتفعة من المؤسسات الأكثر أداءً، قد تصل إلى 39%.

أما من حيث الفروقات المسجلة بين المجموعتين، فيلاحظ وجود تفوق واضح للمؤسسات الأعلى أداءً على نظيراتها ذات الأداء الضعيف، وذلك في معظم الأبعاد الفرعية التي شملها التقييم.

وتتركز الفروقات الأكبر ضمن محور «الأستاذ(ة)»، لاسيما فيما يتعلق بمواكبة المفتش للأساتذة من خلال الزيارات الأسبوعية، وكذا توافر مكتبة أو ركن للقراءة داخل الفصل (بفارق بلغ 62 و48 نقطة على التوالي). كما تُسجل فروقات مهمة على مستوى محور «التلميذ»، خاصة فيما يتعلق بالمواظبة على تعبئة دفاتر الكفايات، والتكفل بالتلاميذ والتلميذات الذين يواجهون صعوبات في التعلم (بفارق 38 و37 نقطة على التوالي). أما في محور «المؤسسة»، فتتمثل أبرز الفروقات في جانب التدبير المالي وخدمات الحراسة والمراقبة (بفارق 28 و27 نقطة على التوالي).

من جهة أخرى، تُظهر بعض الجوانب تقارباً كبيراً في الأداء بين المجموعتين (الأكثر أداءً والأقل أداءً)، بفروقات طفيفة لا تُعد ذات دلالة كبيرة. من بين هذه الجوانب نذكر حالة الطلاب والتجهيزات بالمؤسسة، وتطبيق مقارنة التعليم الصريح، إضافة إلى قياس مكتسبات التلاميذ والتلميذات بطريقة موضوعية.

مستوى التلاميذ والتلميذات في اللغات والرياضيات

كشف تحليل نتائج التلاميذ والتلميذات في اختبارات ASER أن الجهود المبذولة في إطار مقاربتنا TaRL والتعليم الصريح قد ساهمت بشكل كبير في تحسين مستوى تعلم العديد من التلاميذ والتلميذات بين شهري شتنبر وماي. وكان التحسن ملحوظاً في هذا الصدد بالنسبة إلى مادتي الرياضيات واللغة الفرنسية مقارنة باللغة العربية. فبالنسبة إلى المادتين الأولتين، شهد 67% و62% من التلاميذ والتلميذات تحسناً في مستواهم، على التوالي، مقابل 50% في مادة اللغة العربية. ومع ذلك، تميل هذه النسب إلى التراجع مع الانتقال من المستويات الدراسية الأولية (المستويين الثاني والثالث ابتدائي) إلى المستويات الموالية (المستويات الرابع والخامس والسادس ابتدائي).

من ناحية أخرى، لم يستفد جل التلاميذ والتلميذات المستهدفين من هذه البرامج، حيث إن نسبة كبيرة منهم لم تحقق أي تقدم، بل شهدت مستويات بعضهم تراجعاً. وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين المواد والمستويات الدراسية، حيث تتراوح من 26% إلى 55%. وهذه النسب تكون أعلى في المستويات الدراسية المتقدمة، مما يشير إلى أن التحديات أكبر بالنسبة للتلاميذ والتلميذات الذين راكموا تعثرات خلال السنوات الأولى من مدرستهم.

علاوة على ذلك، أظهرت مقارنة تطور تعلم التلاميذ والتلميذات بين فترة الدعم «TaRL» وفترة التعليم الصريح أن أكبر مكسب تم تحقيقه كان خلال الفترة الأولى، في حين شهدت الفترة الثانية استقراراً نسبياً في المستوى. هذا الاستنتاج الذي ينطبق على جميع المستويات الدراسية وعلى جميع المواد يعكس التأثير الكبير لتطبيق مقارنة TaRL على مدار شهرين بشكل مكثف. في حين يبقى تأثير التعليم الصريح محدوداً ويستدعي اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعلم المكتسب وضمان تقدمه المستمر.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه لا يجب قراءة هذه المقارنة على أنها تقييم لمقارنتي «TaRL» والتعليم الصريح.

يهدف مشروع المدارس الرائدة إلى تحسين جودة التعليم في المدارس المغربية. ويستثمر المشروع موارد بشرية ومالية مهمة من أجل تعزيز مستوى إتقان التلاميذ والتلميذات للتعليمات الأساسية، وتوفير تعليم ذي جودة عالية يعتمد على مناهج مبتكرة وبيئة تعليمية ملائمة.

أظهر التقييم الخارجي للمرحلة التجريبية، الذي أشرفت عليه الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، مدى تطابق مؤشرات المؤسسات مع المعايير المحددة من قبل الوزارة الوصية. إذ تم تحليل مدى ذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية هي: «المؤسسة»، و«الأستاذ(ة)»، و«التلميذ(ة)»، بالإضافة إلى الأبعاد الفرعية المتعلقة بكل منها.

وقد أظهرت نتائج التقييم الجهود المبذولة، حيث تم تسجيل معدل عام للتطابق بلغ 79 من أصل 100، مع عدم وجود فرق كبير بين المجالين الحضري والقروي (80 و 78 نقطة على التوالي). وإن كان هذا المعدل يشير عمومًا إلى مستوى أداء مُرضٍ، فإنه لا ينفى وجود تفاوتات بين المؤسسات. على سبيل المثال، يبلغ الفارق بين المؤسسة الأكثر أداءً وتلك الأقل أداءً 42 نقطة.

وعند تفصيل النتائج حسب المحاور والأبعاد الفرعية المرتبطة بها، يتبين أنه بالنسبة لمحور «المؤسسة»، حقق البعد المتعلق بالأمن والنظافة في المؤسسة والمناطق المحيطة بها درجة عالية من التطابق بلغت 83 نقطة. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بنظافة وصيانة المرافق الصحية فإن النتائج المحصل عليها (59 نقطة) تدعو إلى بذل المزيد من الجهود.

أما في محور «الأستاذ(ة)»، فقد حقق بعد «الممارسات التربوية» 86 نقطة، وهو أعلى معدل بين الأبعاد الأربعة لهذا المحور، مما يعكس التزام الأساتذة بتطبيق المقاربات المعتمدة. وفيما يتعلق بمحور «التلميذ(ة)»، سجل بعد «الدعم وإدارة صعوبات التعلم» 87 نقطة، مما يدل على متابعة فعّالة لتقدم التلاميذ والتلميذات على المستوى الوطني.

واستنادًا إلى مقارنة المؤسسات الأكثر أداءً بتلك الأقل أداءً، يتبين أن هنالك بعض العوامل التي لا زالت تشكل تحديًا أمام هذه الأخيرة. ونذكر من بين هذه العوامل: مواكبة المفتشين للأساتذة بوتيرة أسبوعية، التكفل بالتلاميذ والتلميذات الذين يعانون صعوبات في التعلم وكذا التدبير المالي وخدمات الحراسة والمراقبة. في حين تتساوى هاتين المجموعتين من المؤسسات في الأداء، فيما يتعلق بجوانب أخرى كالتجهيزات، وتطبيق مقاربة التعليم الصريح، إضافة إلى قياس مكتسبات التلاميذ والتلميذات بطريقة موضوعية.

وفيما يتعلق بنتائج التلاميذ والتلميذات في اختبارات ASER، فقد تبين أن نسبة كبيرة منهم تمكنت من تحسين مستواها ما بين شهري شتنبر وماي، خاصة في الرياضيات واللغة الفرنسية (أكثر من 60%)، وبالمستويات الدراسية الأولية (الثاني والثالث ابتدائي) مقارنة بالمستويات الموالية (الرابع والخامس والسادس ابتدائي). ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج المفصلة حسب المستوى الدراسي والمادة أن ما بين 26% و 55% من التلاميذ والتلميذات لم يتمكنوا من تحسين مستواهم.

وبمقارنة تطور نتائج التلاميذ والتلميذات بين فترة الدعم عن طريق مقاربة «TaRL» وفترة التعليم الصريح يتبين أن أكبر تحسن تم تحقيقه كان خلال الفترة الأولى، في حين شهدت الفترة الثانية استقرارًا نسبيًا في المستوى.

تمكن التحليلات المذكورة أعلاه من تحديد بعض التحديات الكبرى التي ينبغي التعامل معها، لاسيما في ظل توجه نحو التعميم التدريجي لهذه التجربة.

في مقدمة هذه التحديات يأتي التأطير التربوي للأساتذة من قبل المفتشين والمفتشات. فعدد هيئة التأطير التربوي غير الكافي يجعل من الصعب تغطية جميع المدارس بنفس الوتيرة، خصوصاً في المناطق القروية. وقد يزداد هذا التحدي حدةً في سياق تعميم المشروع على جميع المدارس.

ومن ناحية أخرى، فإن الفوارق التي ظهرت بين الجهات وداخل كل جهة توحى بضرورة أخذ تنوع السياقات بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، نذكر على سبيل المثال التحدي الذي تواجهه المدارس الفرعية، خاصة مع وجود أقسام متعددة المستويات.

إضافة إلى هذا، قد تواجه المؤسسات المتواجدة في المناطق التي تعرف مشاكل اجتماعية واقتصادية وتتجاوز قدرة الفاعلين التربويين على معالجتها، تحديات أكبر تفرض ضرورة اعتماد سياسة أكثر شمولية تهدف إلى الحد من الفوارق المجالية.

وهناك تحديات أخرى تبرز جلياً عند تحليل نموذج المدارس الرائدة على ضوء توجهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وأحكام القانون الإطار 51-17. ويتعلق الأمر بـ: النموذج البيداغوجي، والتقييم، والحكمة، ودرجة انخراط الفاعلين.

فيما يخص النموذج البيداغوجي، يركز مشروع المدارس الرائدة على تحسين مستوى التحكم في المعارف الأساسية. وبالرغم من أهمية هذا الهدف، إلا أنه يبقى غير كافٍ لعدم أخذه بعين الاعتبار كفايات مثل الابتكار، والإبداع، والتفكير النقدي والتي تعتبرها الرؤية الاستراتيجية أساسية. كما أن المشروع لا يقوم بهيكلية شاملة للنموذج البيداغوجي، تقوم على إعداد إطار مرجعي للجودة، وتحديد الكفايات المطلوبة في كل مستوى وآليات تقييمها.

وبالنسبة إلى الهيكلية الصارمة للمواد التعليمية وتوحيدها، التي على الرغم من أنها تهدف إلى ضمان التناسق في نقل المعارف وتوحيد الممارسات التعليمية، إلا أنها تحد من المرونة المطلوبة في منهج تربوي متنوع يتجاوب بشكل أفضل مع تنوع الاحتياجات التعليمية-التعلمية للتلاميذ والتلميذات. وهذا من شأنه أن يشكل تحدياً أمام تحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية فيما يخص الإنصاف، وتكافؤ الفرص، والتربية الدامجة.

أما فيما يتعلق بالتقييم، فهو يعد رافعة مهمة لتحسين الممارسات التربوية ويعتبر جزءاً أساسياً ضمن توجهات الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار، إلا أن نجاعته تعتمد على مدى التنسيق بين مختلف صيغ التقييم المعتمدة. فالتقويم الذاتي على الرغم من أهميته، يبقى خاضعاً لقدر من الذاتية في تصريحات الفاعلين المعنيين. أما التقييم الخارجي، فيوفر رؤية خارجية محايدة وموضوعية للأداء، غير أن أثره يظل محدوداً في غياب تتبع الآثار الملموسة للتدخلات المنجزة. ومن ثم، يبقى التتبع والتقييم لهذا البرنامج ضروريين لضمان توجيهه نحو الأهداف المنشودة.

بينما تنص الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار على ضرورة وجود حكمة تربوية أكثر لامركزية، تسمح للمؤسسات التعليمية بتكييف عملها وفقاً للخصوصيات المحلية، فإن التنفيذ الفعلي لمشروع «المدارس الرائدة» لا يزال إلى حد كبير يتم تحت إشراف مركزي، خاصة فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية، والأساليب التربوية، وآليات التتبع، والتقييم. كما تُتخذ العديد من القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد أو تخصيص التمويل لأنشطة معينة على المستوى المركزي. وبالتالي، يبقى دور الأكاديميات الجهوية، والمديريات الإقليمية، والمديرين والأساتذة، على الرغم من الاعتراف به في النصوص الرسمية، محدوداً شيئاً ما. وهو الأمر الذي قد يحد من قدرتهم على تعديل الممارسات بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية وتحسين استخدام الموارد استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للمؤسسات.

أما فيما يتعلق بالتقييم، فهو أداة هامة لتحسين الممارسات التعليمية ويعتبر جزءاً أساسياً من توجهات الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار. في إطار مشروع المدارس الرائدة، يسمح التقييم بقياس تقدم التلاميذ والتلميذات في اللغات والرياضيات بهدف تحديد الفجوات وتكييف التدخلات التعليمية بناءً على ذلك. ومع ذلك، وبالتأكيد بشكل رئيسي على المعارف الأساسية، يغفل هذا التقييم جوانب أخرى أساسية من أجل تحقيق تعليم عالي الجودة، وهي تلك التي تندرج ضمن الإطار الأوسع الذي حددته الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

أما بخصوص مشاركة الآباء وأولياء الأمور فهي تلعب دوراً رئيسياً في إنجاح مشروع «المدارس الرائدة»، بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية. غير أن هذه المشاركة تظل متأثرة بشكل كبير بالفوارق الاجتماعية والاقتصادية، حيث يواجه الآباء وأولياء الأمور من الأوساط المحرومة صعوبات أكبر في المشاركة الكاملة في تعليم أبنائهم.

كما أن انفتاح المدرسة على محيطها يندرج أيضاً ضمن الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار، خاصة من خلال مشاركة الجماعات المحلية، والجمعيات، والقطاع الخاص، الذين من شأنهم المساهمة في تعزيز الموارد المتاحة وتنويع الفرص لفائدة التلاميذ والتلميذات. ورغم أن هذه الدينامية بدأت تظهر في «المدارس الرائدة»، إلا أنها لا تزال في مرحلة التطوير.



ملتقى شارع ألميليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535



المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma